

كان غير مقبول قبل الدخول بها او بعده وقد يجر لا يقط فيها الاستبراء وان كان قد حصل
شي من الهرهذه عليه وبويوسف مذهبنا للعلم ومع اذ يصفه في المبراة انه لا شيء الا حدتها على
ولا يستحق الزوج ما عين الوية من مال الصغيرة ولكن طلقت وهو الصحيح وفي رواية لا يقع الطلاق
الا قبل الصغيرة ولو قطع الوية صغيرة بالف على انه الوية ما من طلقت والفق عليه ولم
يرد بهذا الضمان الكفالة عن الصغيرة ولكن للرد بالضم ان ههنا التزام المال ابتداء الاجرة
الكفالة وانما علم **باب الطهر** والنظارة ايضا بناء على الشوز ما خوذ
الطهر وهو ان شئ من الكوفة يحرم عليها على المظاهرة مطلقا كانت المحرمية بسبب الوتر
حتى لو كان انت على كظها فلان وبما ام المزي بها او بنته المزي بها فان لا يكون مظاهرا لان
الفرق بين يقول ان الحرام لا يحرم حلالا كما في شرح الطي وى على التاميد اى حرمة كانه على
بيده هو ان من حرمة لا على التاميد كاشت امره حرم الوطى وذكر الوطى وادعاه
اللسن والتقبل نحوها بانته على كظها اى حتى يكفر وقال انت فى الدوامى ليست بحرام فلو
وطى المظاهرة قبل استغفره بقط ولا شئ عليه غير الكفارة وعوده اى العود الذي يجب
اى يستفرجه ويحرمه على كظها وعدا شئ من السكوت عن الطلاق عقيب الظاهر وعودها
اى اذا كانت على كظها اى وقدها وترجمه فمظاهرة **الاحتواء** وانه **رأى**
وراسك اى اذا قال راسك على كظها اى **فرجك ووجحك ورجبتك ونصفك وتلك**
كانت على كظها اى فيكون مظاهرا **وان نوى بانته على مثل اى سر او كرامة** ممنوعان
مفعول نوى **او طهارا او طلاقا** فكما نوى والاى وان لم ينوشها لعمى ما قاله وقال محمد
مظاهرا او بانته اى ان نوى يقول بانته على حرام كالى طهارا او طلاقا فكما نوى وان لم ينوشها
مظاهرا وعقبها بغير البلا وانته على حرام اى ان نوى بانته على حرام كظها اى طلاقا او بلا
مظاهرا وعقبها بغيره وعقدان نوى المظاهرة ولم يكن له نوى الطلاق فطلاقا ولا طهارا
الا من زوجية حتى لو طاهر من امته او مدبره متاوم ولده لم يكن مظاهرا اخلافا لما لك فلو
نكح امرأة بلا مهر مظاهرا فجازت اى التلاخ بطل المظاهرة انما نوى على اى قول الزوج

تأثيرا قال انت على كظها
عنا قال كذا هو
وجله او غنق فاهم يكن
مظاهرا

تسكنة
كانت على كظها اى مظاهرا فظهارا منهن وكذا لكل واحدة منهن وان مالك ككفارة
عدة وحيا والكفارة تحرير رقبة مطلقا سواء كانت كافرة او مسلمة او ذكر او انثى او صغيرة او كبيرة
وسواء كان مقطوع الاذنين او الرجل او اليد او الخصى او الجيوب او الاعورا او الاصم او المرشدا او المبراة
وكذا الحكم في سائر الكفارات غير ان كفارة القتل لا يجوز الا كفارة بالقتل وقال شئ لا يجوز الا
قوة وقال في المظاهرة كبر مقتوع الاذنين وغيره وايه العواد لا يجوز الا صم وقيل لا يجوز الا صم
الاصم اذ لا يدان يكون الحرس واعناق الحرس لا يجوز وعقد بعض المشايخ لا يجوز اعناق المترد
منها ولم يخبر المملوك الاعشى ومقتوع اليدى اوها ميمها اى اربها ميمى البدين او الرجلين او اليدى
الرجل من جانب واحد وتخصيص الاربها ميمى اشارة الى ان اذا كان غيرهن يجوز والمجنون اى الذي لا
يعقل والذي لا يجنى ويعيق بغيره والمدرس وقال ان شئ لا يجوز كبر المدرس والولد والمكاتب الذى لا
يشاء من بدال الكنى بنوروى الحن على حقيقته انه يجوز كبره عنها فان لم يورثها او يورثه فميراثه اى
الذى يورثه عليه بالشرى وهو زوجه محرم تاوبا بالشرى والكفارة مطلقا سواء كانت الكفارة
هنا اى اوعينا او حرر نصف عبده عن كفارة ثم حرر باقية عنها قبل الوطى بها صح وقال في المصنف
في الاصل وقال ان شئ لا يصير في الاصل والثانية ايضا والتقييد بالشرائط اشارة الى ان لو ورثت او
الارث الكفارة لم يكفر عنها وان حرر نصف عبده فمشتكى عنها ومن باقية بان كان موصرا او حرر
في نصف عبده ثم وطى اليه **ظاهرا** حرمتها ثم حرر باقية عنها في الصور يمين لا يجوز عند حقيقته وعندها
يجوز فان لم يجد اى لم يستطع ما يفتق صام شهرين متتابعين ليس فيما رمضان واما من منتهى حتى
لو صام في صوم يوم النحر والخط واما الشربق ورمضان فاليه يستقال الصوم ولو صام شهرين با
الاستبراء وان كان كل شهر تسعة وعشرين يوما وان صام بقية الاربعة اذ فضل تمام تسعة وعشرين
يوما فظلمه الاستبراء ولو صام شهرين متتابعين ثم صدر على الاعتناق قبل غروب الشمس افر
ذلك اليوم يجب عليه العتق ويكون صومه تطوعا وان وطى بها جميعها اى في الشهرين ليلا حطفا عامدا
كان او ناسيا او يوما ناسيا استأنف عندهما وعند يه يوسف لا يستراف او اقطع عند اخطافا
فان اضررا ويغزى واستأنف الصوم وان وطى بها اعدا من نهارها او من سواها فانها سبعا
نصف الصوم اتفاقا وان وطى في الليل من سواها مطلقا او في النهار ناسيا او اكل ناسيا لم يضره

متتابعين